ماذا لو اتفقت الحكومات والشركات على تحقيق هدف اقتصادي محدد؟

41

اقتصاد الأولويات المحددة

قريب المدى | **متوسط المدى** | بعيد المدى

تسهم الاقتصادات ذات الأهداف والمهام المحددة في مواءمة جهود القطاعين الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني لإحداث تغيير ملموس في مجالات محددة - بدلاً من النماذج الاقتصادية التقليدية التي تركز على النمو الاقتصادي بشكل عام.

المتغيّرات الغامضة

القيم المجتمعية، التعاون

التوجهات العالمية الكبرى

إعادة تحديد الأهداف الإنسانية

الاتجاهات السائدة

الحلول القائمة على المجتمع
الشراكة بين القطاعات
الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
وقياس النمو بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي
مستقبل العمل
التعاون الدولي

التكنولوجيا

الذكاء الاصطناعي
إنترنت الأشياء
التحليلات الفورية

القطاعات المتأثرة

جميع القطاعات

الكلمات الرئيسية

الأنظمة البيئية
التحديات العالمية
السياسات ذات الأهداف المحددة
الأزمات المتعددة والمتراكبة
الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص

الواقع الحالي

في ظل التغيرات المناخية تبرز الحاجة إلى تصميم اقتصادات جديدة تركز على الاستدامة والشمول، وتتخطى حلول السوق التقليدية

يشهد العالم حالياً العديد من التحديات. وفي ظل التغيرات المناخية التي تتزايد وتيرتها وشدتها، تبرز الحاجة إلى تصميم اقتصادات جديدة تركز على الاستدامة والشمول، وتتخطى حلول السوق التقليدية التي أثبتت محدوديتها.[1137] ومع الأزمات التي تواجه الصحة العامة وبطء التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،[1138] بتنا نعيش في عصر من "الأزمات المتعددة والمتراكبة"، حيث تترابط المخاطر العالمية وتتراكب تأثيراتها، لتكون عواقب الأزمات المتراكمة أكبر بكثير من عواقب كل أزمة على حدة.[1139]

وبالإضافة إلى التحديات الاقتصادية الشائعة مثل التضخم وفقدان الوظائف، تبرز مشكلة مهمة تحتاج إلى حل جذري ألا وهي الثقة، فمستويات الثقة بين الشركات والحكومات تتفاوت بقدر كبير خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتنظيم وسن التشريعات ودور الحكومة في تحفيز الابتكار. فما يقرب من 60% من المشاركين في استطلاع "إديلمان تراست" لعام 2024 لا يعتقدون أن الهيئات التنظيمية تفهم كيفية إدارة التقنيات الناشئة بشكل فعال،[1140] مما يؤكد حاجة الحكومات إلى العمل بشكل وثيق مع الشركات لتعزيز مستويات الثقة بين الجانبين.

ومن هنا، تبرز الحاجة لوضع سياسات قائمة على مهام محددة لترجمة التحديات إلى مخرجات قابلة للإنجاز، وهو ما يعكس تغييراً جوهرياً في جهود تحقيق النمو والتشجيع على الابتكار.[1141] هذه المهام عبارة عن أهداف طموحة وقابلة للقياس ومحددة بفترة زمنية، تهدف إلى معالجة تحديات مجتمعية مهمة، مثل تغيّر المناخ والتفاوت في توفر الرعاية الصحية المناسبة. وتعتمد هذه السياسات على استراتيجيات تركز على إعادة تشكيل الأسواق بما يتماشى مع تلك الأهداف.[1142] فعلى سبيل المثال، استراتيجية ألمانيا للتكنولوجيا الفائقة 2025، التي تم إطلاقها في عام 2018، قد اعتمدت هذا الأسلوب الموجّه نحو أهداف محددة، ومن بينها مكافحة مرض السرطان، وتحقيق الحياد الكربوني، وتعزيز الاقتصاد الدائري، وتحسين جودة المعيشة، وفي الوقت نفسه، تحقيق فوائد اقتصادية من خلال تطوير الأعمال وتوفير فرص العمل الجديدة، والتعاون بين القطاعات المختلفة، ودعم الاستثمار، وإزالة الحواجز أمام المزيد من النمو الاقتصادي.[1143]

نحو 60% من المشاركين

في استطلاع "إديلمان تراست" لعام 2024 لا يعتقدون أن الهيئات التنظيمية تفهم كيفية إدارة التقنيات الناشئة بشكل فعال، مما يؤكد حاجة الحكومات إلى العمل بشكل وثيق مع الشركات لتعزيز مستويات الثقة بين الجانبين

الفرصة المستقبلية

في حين تهدف الاقتصادات التقليدية إلى تعزيز النمو الاقتصادي عموماً، تسعى الاقتصادات ذات المهام المحددة إلى إعادة تحديد الأولويات الوطنية لمعالجة التحديات المحلية والإقليمية والعالمية.[1144] وفق هذا النموذج المرن، يلتزم القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بمواءمة رؤاها ومهامها وميزانياتها ونفقاتها من أجل تحقيق أهداف محددة. كما يتم بناء شراكات جديدة عبر آليات تمويل مشروطة، وعقود واتفاقيات مستندة إلى أهداف معينة، حيث تؤدي الحكومات دور الشريك المتعاون بدلاً من اكتفائها بدور الجهة التنظيمية فقط، بما يسهم في إرساء بيئة اقتصادية جديدة مرنة، تحل محل النماذج التقليدية وتولّد قيمة مستدامة، وتحقق إنجازات في أوقات قياسية.[1145] أما هذا الوضوح في الأولويات فسيمكّن جميع الأطراف من عقد اتفاقيات عابرة للحدود وإحداث تأثير طويل المدى على الاقتصاد.

الإيجابيات

توفير حلول عملية تركز على مواجهة التحديات، وتعزيز الصناعات المدفوعة بمهام محددة، وتشجيع التعاون لتحقيق هدف موحّد، وإيجاد أهداف مشتركة للمجتمعات، وتحسين عملية تخصيص الموارد.

المخاطر

عدم ملائمة هذه السياسات لجميع السياقات، واحتمال حدوث أخطاء في تخصيص الموارد، وبطء النمو الاقتصادي، وعدم الأخذ في الحسبان جميع الأطراف المعنية والتحديات المهمة الأخرى.

في حين تهدف الاقتصادات التقليدية إلى تعزيز النمو الاقتصادي عموماً، **تسعى الاقتصادات ذات المهام المحددة إلى إعادة تحديد الأولويات الوطنية لمعالجة التحديات المحلية والإقليمية والعالمية**